الاستراتيجية التنموية بالأقاليم الجنوبية نحو دعم عمومي للقطبية وللجهة - حالة كلميم

Developmental Strategy in the Southern Regions Towards Broad Support for Polarization and the Region -Case of Guelmim

إعداد

عبدالله بـــولاه
Abdullah Boullah
مركز الدراسات والابحاث حول المجال المغربي - مراكش - تحناوت - المغرب

ابراهيم الانصاري
Ibrahim Al-Ansari
استاد التعليم العالي، مختبر المجال، الاعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غين الشق، الدار البيضاء

احمد بوحامد
Ahmed Bouhamid
استاد التعليم العالي، مختبر المجال، الاعداد والبيئة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، غين الشق، الدار البيضاء

Doi: 10.21608/ajwe.2025.421841

استلام البحث ٢٠٢٤ / ٩ / ٢٤

قبول البحث ٢٠٢٤ / ١٠ / ١٦

بـــولاه، عبدالله و الانصاري، ابراهيم وبوحامد، احمد(٢٠٢٥). الاستراتيجية التنموية بالأقاليم الجنوبية نحو دعم عمومي للقطبية وللجهة - حالة كلميم. ***المجلة العربية لأخلاقيات المياه،*** المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٨(٨)، ١١٧ – ١٤٠.

http://ajwe.journals.ekb.eg

الاستراتيجية التنموية بالأقاليم الجنوبية نحو دعم عمومي للقطبية وللجهة حالة كلميم

المستخلص:

هدفت الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية إلى تعزيز التنمية الشاملة والمتوازنة، مع التركيز على دعم القطبية الاقتصادية وتمكين الجهة ككل. تأتي هذه الاستراتيجية في إطار سياسات لامركزية تهدف إلى تقليل الفوارق المجالية، وتحفيز النمو المحلي عبر استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. وترتكز هذه الرؤية على عدة محاور رئيسية، منها:

١. تعزيز البنية التحتية) طرق، طاقة، اتصالات) لجذب الاستثمارات وتسهيل حركة السلع والخدمات.

٢. تنمية القطاعات الإنتاجية) الفلاحة، الصيد البحري، السياحة، والطاقات المتجددة) لخلق فرص عمل وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٣. تمكين الجهات عبر اللامركزية من خلال تفويض الصلاحيات الإدارية والمالية لضمان مشاركة فعالة في صنع القرار.

٤. دعم التكامل الجهوي بين الأقاليم الجنوبية لتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

تتجلى أهمية هذه الاستراتيجية في حالة إقليم كلميم كنموذج، حيث تم تطوير مشاريع تنموية متنوعة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، مثل ضعف التمويل وصعوبة التنسيق بين الفاعلين.

ختامًا، تُعد هذه الاستراتيجية خطوة حاسمة نحو تحقيق تنمية مستدامة في الأقاليم الجنوبية، لكنها تحتاج إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإلى آليات تتبع وتقييم دقيقة لضمان نجاحها.

Abstract:

The developmental strategy in the southern regions aimed to promote comprehensive and balanced development, with a focus on supporting economic polarization and empowering the region as a whole. This strategy falls within the framework of decentralization policies designed to reduce spatial disparities and stimulate local growth by leveraging available natural and human resources. This vision is built on several key pillars:

1. Strengthening infrastructure (roads, energy, telecommunications) to attract investments and facilitate the movement of goods and services.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

2. Developing productive sectors (agriculture, fisheries, tourism, and renewable energy) to create jobs and achieve self-sufficiency.
3. Empowering regions through decentralization by delegating administrative and financial powers to ensure effective participation in decision-making.
4. Promoting regional integration among the southern regions to enhance economic and social cohesion.
The significance of this strategy is evident in the case of the Guelmim region as a model, where diverse development projects have been implemented to achieve social and economic stability. However, challenges persist, such as limited funding and difficulties in coordinating stakeholders. In conclusion, this strategy represents a crucial step toward achieving sustainable development in the southern regions. Yet, it requires enhanced public-private partnerships and robust monitoring and evaluation mechanisms to ensure its success.

مقدمة :

تتلخص الابعاد الأساسية في خلق أقطاب تنموية محلية في التقائية التدخلات العمومية وتنسيق مختلف الأعمال، وتهيئة المجال بترشيد التوزيع الجغرافي للأنشطة، وربط الاقتصاد القروي لمجال وادي نون بالاقتصاد الحضري لكلميم في علاقة ترمي إلى تنمية هذين الوسطين. لقد بلغ النموذج التنموي المطبق حتى اليوم مداه، وهناك حاجة إلى دينامية جديدة تقوم على متطلبات الاستدامة والديمقراطية التشاركية، و التماسك الاجتماعي موجهة صوب خلق الثروات ومنا صب الشغل.[١]

ومن هذا المنطلق جاء ت مختلف الاستراتيجيات المتبعة للأقاليم الجنوبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المجالات، وهي سياسات تم تنزيلها على المستوى الترابي لكلميم، بهدف إنعاش إقتصاد هذه المناطق وتدعيم البنيات التحتية، وفق برامج ومشاريع تلامس احتياجات الساكنة وتنمي المجال والمجتمع. ومن الضروري، لإطلاق دينامية تنموية إيجابية في هذه المجالات، إقرار حكامة

[١] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ص ١٥

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

مجددة تكون قادرة على العمل بفعالية على معالجة الأسباب الكامنة وراء انتظارية الفاعلين الخواص وتطلعات المواطنين من السياسات العمومية[٢].

١-المفاهيم المهيكلة للدراسة :

الاستراتيجية:

هي قرارات هامة ومؤثرة تتخذها المؤسسة لتعظيم قدرتها على الاستفادة مما تتيحه البيئة من فرص ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها مما تفرضه البيئة عليها من تهديدات، وتتخذ على مستوى المؤسسة ومستوى وحداتها الإستراتيجية وكذلك على مستوى الوظائف[٣]. من خلال إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد[٤]

وتشكل الإستراتيجية الاختيار الذي تتبناه المؤسسة بشأن وضعيتها في المحيط التنافسي المكون من القوى الخمس التي تحدد هيكل الصناعة، هذه الوضعية التي تبنيها وتدافع عنها بالأفضلية التنافسية التي تتميز بها. إذا هي فن التوفيق الاقتصادي بين قوى المؤسسة لتمكينها من بلوغ الأهداف المحددة في إطار السياسة العامة.[٥]

ومن خلال هذه التعاريف تتضح المحاور الأساسية التي يقوم عليها مضمون الإستراتيجية، وهي وضع الأهداف طويلة المدى وتحديد الوسائل المناسبة مع تخصيص الموارد اللازمة لذلك، إضافة إلى تحديد نمط التعامل مع الفرص والتهديدات، وبالتالي فللاستراتيجية ثلاثة أبعاد أو عناصر أساسية هي: موارد، خطة، هدف.

التنمية :

التنمية هي مشروع كلي في اطار مسلسل عملياتي من التطور يهدف إلى تحقيق تقدم في مستوى عيش السكان والإستجابة لحاجياتهم وحل مشاكلهم في مدى معين لضمان تحقيق رفاهيتهم وفق الموارد المتاحة. إذ تحيل إلى التطور الإيجابي لمجتمع معقد وتحولات البنية الاقتصادية التي تتحقق بالتوازي مع اتساع الإنتاجية، إنه مفهوم مرتبط بالمجتمع فهو يتجاوز البعد الاقتصادي ليشمل أبعادا أخرى

---

[٢] - تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ص ١٤

[٣] - محمد أحمد عوض1999، الإدارة الإستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ١١.

[4] -A.D.Chandler, Stratégies et structures de l'entreprise, Editions d'Organisation, Paris, 1972, p 76.

[٥] عبد الماليك مزهودة، دروس في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بسكرة، الجزائر،٢٠٠٦/٢٠٠٥ ص ٤١

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

اجتماعية، سياسية، إدارية وثقافية. و قد اختلف تناول الدول لوظيفتها في التنمية متأثرة بفلسفتها الاقتصادية والسياسية التي تدين بها.

والتنمية المحلية هي عبارة عن استراتيجية مستقلة لاغناء أنشطة مجال معين بواسطة تعبئة واستثمار الموارد الخاصة الطبيعية منها والبشرية، وذلك بمبادرة وتحت اشراف ولمصلحة المجموعات الاجتماعية التي تعيش في هذا المجال.[٦] فهي اسلوب للتدخل السياسي يعطي اهمية قصوى للوسط او التراب كمصدر من مصادر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على استغلال الموارد المحلية المتنوعة والاعتماد على الفعاليات المحلية المختلفة والاعتراف بالمبادرات الترابية الخلاقة. وذلك عبر الاحاطة بجميع الجوانب التي تهم ترابا معينا ان على المدى القريب او المتوسط، حيث تصبح نموذجا للتنمية الشاملة والمندمجة والمتماسكة.[٧]

القطب :

تعتبر المدن أقطابا تتمركز بها معظم الأنشطة و الخدمات و المنافسة، حيث تدور في فلكها العديد من التجمعات السكنية المحيطة الهامشية، أو البعيدة نسبيا فالمدن نتيجة للتنمية، كما أنها مظهرا من مظاهرها، و لا يوجد أي بلد في يومنا هذا يخرج عن هذه القاعدة. على اعتبار ان نقطة الانطلاق الأكثر منطقية لفهم وتحديد المدينة تكون تاريخية،[٨] وذلك بتحديد العوامل الفاعلة في كل مرحلة. فالمدينة تكشف كذلك عن الحس المعيشي المرتفع لساكنتها مقارنة مع ساكنة المناطق و القرى المجاورة، كما تتميز بتعدد الوظائف مما يؤهلها أكثر لاستقبال و استقطاب المزيد من اليد العاملة، الباحثة عن عمل و تحسين مستواها المعيشي، فالارتفاع في الإنتاج أو الدخل حسب الفرد يبرز مستوى التحضر، خصوصا في المراحل الأولية للتنمية.[٩] كما تعتبر المدينة مكانا لتمركز الخدمات و الإدارات العمومية و التجهيزات الأساسية و تجمع المنافع، حيث تعرف المدن بسهولة العيش، على اعتبار ان الفوائد المحققة في إنتاج المنافع العمومية مصدر أساسي في الاقتصاد الحضري، فبفضل هذه المنافع العمومية

---

[6] -Lexique de géographie humaine et économique ,1992, 2éme édition,Dalloz, Paris -

[٧]- المصطفى حسني ٢٠٠٤ : التنمية المحلية ،المفهوم ،الابعاد والمقاربة ،في اقليم قلعة السراغنة الانسان المجال والتنمية ،سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٢ ، تنسيق محمد الاكلع ٢٠٠٤ ،ص ١٦٥.

[8] - Polése (M) et Shearmur (R) 2005 : Economie régionale et urbaine, éd economica 2ème éd, Paris 2005,p289

[9] -Ibid.p 18.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

تتزايد التجهيزات و الخدمات ...من جانب التجهيزات الكبرى، يمكن التفكير في الموانئ و الطرق، وقنوات المياه، و المطارات وشبكة الكهربة، ومن جانب الخدمات نتحدث عن الإدارة العمومية و التربية و العدل التسلسل الإداري.[١٠]

من أهم مميزات المدن الأقطاب، كبر حجمها، إذ تعتمد على مساحة هائلة من المجال مقارنة مع باقي التجمعات السكنية المجاورة و القرى التي تدور في فلكها، فالتوسع العمراني المتزايد و الإرث السكني الموروث عبر أجيال، يشكل امتدادا على المجال، تختزل المدن الأقطاب معالمه. كما تعرف الحركية بين القرية والمدينة دينامية كبيرة على جميع المستويات، تربطها علاقة وطيدة تكون غالبا في صالح المدينة هذه الأخيرة تمارس ضغطا كبيرا على المجالات المجاورة فالمدينة بظروفها المعيشية الجيدة و توسع قاعدة الأنشطة و تعددها، وبحجم الرواج الاقتصادي، وبتركز التجهيزات الأساسية و الخدمات تعد نقطة جذب و استقطاب مثلى لساكنة المجالات المجاورة خاصة القروية منها. وهذا ما يحول مناطق التنمية الى جهة مستقطبة ترتكز على اساس الانشطة المحركة والتي تتخذها كوسيلة لتحقيق التنمية الجهوية.

الجهة :

ظهر مفهوم الجهة أول مرة بالمغرب في عهد الحماية الفرنسية مع تقسيم 4 غشت 1912 حيث قسم المغرب– لاعتبارات أمنية – إلى جهات عسكرية دون استحضار أي بعد تنموي و إنما باعتبار أن هذا التقسيم يسمح في بلد شاسع و مترامي الأطراف للقيام بعمل فوري و فعال.[١١] ثم جاءت الجهات المدنية مع توالي التقسيمات الجهوية، و لعل أهمها كان في 27 مارس1919 و 22 دجنبر1919، تلتها تقسيمات أخرى سنة 1923 و سنة1935[١٢]، هذه التقسيمات كانت ترمي دائما إلى تشديد الرقابة على المجال، فالحماية الفرنسية استعملت الجهة كإطار لعدم التركيز في نطاق الاعتبارات العسكرية المحضة،[١٣] ترتب عنه تقسيم المغرب إلى مغرب نافع ومغرب غير نافع.[١٤] وبعد الاستقلال جاء قانون 2 دجنبر 1959 الذي ركز على

---

[10] -Ibid.p 70.

[١١]- صالح المستف، ١٩٩٣ : الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، الدار البيضاء، الطبعة١ ص ١٩

[١٢]- المهدي بنمير، ٢٠٠١: التنظيم الجهوي كأداة للتنمية بين مشاكل الواقع و تطلعات المستقبل، المحمدية، 2001 ، ص. 22

[١٣]- صالح المستف، ١٩٩٣ : مرجع سابق، ص ٤٤ .

[١٤]- لقد كرست السياسة الاستعمارية تمييزا بين مناطق المغرب حيث قسم إلى كتلتين متمايزتين " :المغرب النافع "الذي أولته اهتماما كبيرا حيث وجهت له أغلب المجهودات

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

تقسيم العمالات والأقاليم، حيث إنبنى على أسس اقتصادية و جغرافية تروم تدعيم مركزة سلطات الدولة سياسيا و إداريا، حيث وصف بأنه تقسيم كان يهدف إلى زعزعة كيان المجموعات التقليدية و تفتيت الإطار القبلي و إحلال مجالس موسعة تقوم فيها العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية،[١٥] ويجب انتظار سنة 1971 للحديث عن الجهة مع صدور الظهير الشريف رقم 1.71.77 بتاريخ16 يونيو 1971 المحدث للمناطق الاقتصادية السبعة،[١٦] حيث برزت الجهوية كأداة لتحقيق التنمية و اعتبرت الجهة الإطار الترابي الحامل لهذه التنمية.

هكذا جاءت الجهة لتجاوز فشل التنظيم الإقليمي في بلورة الاختيارات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .و بذلك وجد الإطار القانوني للتنمية الذي يسمح بتوزيع جيد للاستثمارات و بتجميع المصالح المشتركة أو المتكاملة و بداية مسلسل اللامركزية الإدارية [١٧] .

قطع المغرب أشواطا كبيرة في تقسيماته الجهوية، مهدت لها العديد من الخطب الملكية السامية وبرامج وندوات، وعرف التقطيع الجهوي مراحل نعتبرها أساسية في التقسيمات الجهوية المغربية وهي :

-مرحلة ما قبل سنة ١٩٧١
- التقسيم الجهوي لسنة ١٩٧١
- التقسيم الجهوي لسنة ١٩٩٧
-التقسيم الجهوي لسنة ٢٠١٥ إلى الآن

واعتبارا للدينامية التي يعرفها المجال المغربي والاهمية المتزايدة التي تحظى بها قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية والمجالية ومحاربة الفوارق والتفاوتات، اعتبر تبني سياسة اللامركزية وإشراك مختلف الفاعلين وإعطاء الأولوية للمناطق التي عانت من التهميش وعدم الانصاف من قبل السياسات المركزية المعتمدة سابقا، أحد المداخل الاساسية لتحقيق التنمية الشمولية المتوازنة والمستدامة. انطلاقا من هذه المقاربة، عمد المغرب منذ الاستقلال على تبني سياسات إعداد التراب الوطني ومواجهة الاختلالات والاكراهات من خلال تدشين تقطيعات جهوية وإقليمية وجماعية متتالية، وذلك في سبيل الوصول إلى تقطيع منصف ومتوازن يسمح ببلورة

الاستثمارية، كما تركزت فيه الأنشطة الاقتصادية و الثروات، تمثل في السهول الأطلسية، سايس و المناطق الداخلية المسقية، و "المغرب غير النافع "المهمل من كل سياسة تنموية، تمثل في المناطق الجبلية الشرقية و المناطق الجنوبية.

[١٥]- المهدي بنمير، ٢٠٠١: مرجع سابق، ص 24 .

[١٦]- الجريدة الرسمية عدد 3060 .

[١٧]- صالح المستف، ١٩٩٣ : مرجع سابق، ص ٤٤.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

استراتيجية تنموية شاملة ترمي تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجالات الترابية.

٢-أهمية الدراسة :

يمتد تراب كلميم على مجال حوض وادي نون الواسع ذي امتدادات حضرية وتمدين تاريخيا عميق الجذور. وأمام قلة الدراسات التي تناولت هذا المجال بالبحث والدراسة، وخاصة منها التي تهم السياسات التنموية بالمجالات الحضرية الصحراوية، كما تجدر الإشارة إلى انه كان لراهنية قضايا إعداد التراب والتنمية الجهوية وما تطرحه من تحديات حقيقية على مستوى الاستراتيجيات التنموية بالمجالات الشبه صحراوية، خاصة منطقة كلميم، النصيب الأكبر في اختيار انجاز هذه الدراسة بهدف تقديم لمحة عن المقاربات التي تتبناها السياسات العمومية لتؤسس للتنمية ودعم القطبية بمجال كلميم.

٣-إشكالية الدراسة :

تعتبر التنمية مسلسلا لتنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة معينة انطلاقا من تعبئة وتنسيق مواردها و طاقاتها، وبالتالي فهو نتاج جهود ساكنتها. كما يضع نصب المساءلة مدى وجود مشروع يدمج مواردها وطاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[١٨] ومدى تحقق هذا المشروع يشكل تقييما لكفاءة المجتمع المحلي في الاندماج في محيط موسوم بالتغير السريع و قدرته على استخراج الموارد الضرورية لنجاحه.[١٩] عبر استحضار مجمل اشكال التبادل والتبعية لقطب معين، لان مستوى التنمية المحلية رهين الى حد بعيد بدرجة الاستقطاب والتنظيم والتأطيرو التسيير الذي يمارسه قطب معين او شبكات معينة على تراب محدد، ففي بعض الحالات يتطابق هذا المجال مع مدينة واحدة كالجهة المستقطبة، وفي حالات اخرى مع مجموعة من الجماعات المحلية كالتجمع في اطار نقابة الجماعات.[٢٠]

وساهمت مكانة كلميم المدينة التاريخية في لعب دور الوصل بين الشمال والجنوب، فعلى المستوى الإداري أريد لها أن تشكل عصب الجهة وقلبها النابض الذي يمكنه ان يساهم في تنمية مجاله الجهوي، ومن اجل ذلك تمت ترقيتها إلى مقر ولاية الجهة. فماهي مقومات الاستراتيجيات التنموية المتبعة بهذه المدينة؟ والى أي

---

[18] -GREFFE(X) 1984 : Territoire en France ,Les enjeux economiques de la décentralisation ,Paris Economica, P146.

[19] -TESSERNC(P) 1994 :Les Politiques de développement Social, Approche Sociologique, Economica P10.

[٢٠]- المصطفى حسني ٢٠٠٤ : مرجع سابق ،ص ١٦٩.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

حد استطاعت كلميم ان تنخرط في تنمية جهوية عميقة من خلال برامج اقتصادية واجتماعية تحقق الإقلاع التنموي بوادي نون عبر دينامية محلية حقيقية تدعم جاذبية هذه المجالات واستقطابها وتؤسس للتنمية الجهوية ؟ بالإضافة الى المحافظة على الاستمرارية وخلق تنمية بشرية مبنية على دعم قدرات الشخص أو الذاتية الكلميمية التي لها حضور وإمكانات وطاقات.

٤-منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقاربة متعددة المناهج، وذلك من اجل تسليط الضوء اكثر على موضوع الإشكالية، كما تمت الاستعانة بالمعطيات والاحصائيات التي توفرها مؤسسات الدولة، كالمديرية الجهوية للتخطيط، والمركز الجهوي للاستثمار، والمجلس البلدي لكلميم والجهة... وذلك في سبيل استكشاف الدور العمومي لدعم القطبية والجهة ، من خلال تدخلات الفاعلين في افق تأطير الفعل التنموي بهذا المجال الشبه صحراوي.

٥-مجال الدراسة:

موقع كلميم في مجال جيوستراتيجي على مشارف الصحراء وفي مجال شبه صحراوي، أهلها للعب أدوار طلائعية، سواء على المستوى التجاري تاريخيا، في إطار علاقاتها مع الصحراء الكبرى وبلاد السودان، أوعلى المستوى العسكري حيث كانت منطقة وادي نون مركزا لمقاومة المستعمر. فكلميم قبل الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٣٤ وحتى بعد ذلك، كانت معبرا للتجارة الدولية جنوب الأطلس الكبير الغربي، وهذه الوضعية أثرت كثيرا على كلميم ضمن شبكة المدن الواقعة جنوب الأطلس الكبير الغربي.[٢١] هذه المدينة التي بدأت تستعيد جزء من عافيتها، كانت في محطات تاريخية معينة تابعة إداريا إلى كل من عمالة اكادير وطرفاية. إلا انه ونظرا للنمو الذي بدأت تشهده، و حدث المسيرة الخضراء، هذا الحدث الذي سمح لجزء من سكان شمال المغرب بالتنقل إلى الجنوب، وزيارة المناطق الجنوبية والاستقرار بالمراكز الحضرية المنشأة، والتي أصبحت تعرف نموا ديموغرافيا مهما وموجها. إضافة إلى التوافد المستمر على منطقة وادي نون إبان فترة التسعينيات من القرن الماضي.

٦-نتائج الدراسة :

لتنفيذ الاستراتيجية التنموية بكلميم، تم تنزيل مجموعة من البرامج والسياسات بهدف التأسيس للتنمية و الاستجابة لانتظارات شرائح مهمة من ساكنة المنطقة من خلال مجموعة من التدخلات التي باشرتها مؤسسات وادارات لتحقيق

[٢١]- حمدي اونوش ١٩٩٩ : ظاهرة التمدين بالجنوب المغربي خلال القرن ١٩: مدينة كلميم نموذجا، واحات واد نون بوابة الصحراء المغربية، ط ١ ، ص ١٣٩ .

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

التنمية بهذه المجالات الشبه صحراوية، وسوف نقتصر في هذه الدراسة على بعض التدخلات الي سوف نسردها كالتالي :

٦-١- استراتيجية وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب :

في إطار إستراتيجيتها التنموية بالأقاليم الجنوبية أولت وكالة الجنوب أهمية بالغة لإشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكل أبعادها معتمدة في ذلك على برنامج عمل طموح يخضع في تركيبته لأولويات قريبة المدى وأخرى متوسطة وبعيدة المدى. إن انتقاء المشاريع ذات الأولوية – حسب الوكالة – يقوم أساسا على مدى تأثيرها الاجتماعي، وذلك بحكم اقتناعها بالترابط والانعكاس المباشر لكل تقدم في ميادين وقطاعات التنمية الاجتماعية على مقدرات المنطقة الجنوبية في إنجاز تنمية اقتصادية ملموسة، وخلق الثروات وإدماج المنطقة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

وتندرج هذه المشاريع في إطار برنامج محاربة الفقر في العالم القروي وبرنامج الهشاشة والإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري، كما تشكل أعمال دعم للوصول إلى التجهيزات، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي[٢٢].

كما لا ننسى المجهودات التي تبذلها وكالة الجنوب في دعم الأنشطة السوسيو ثقافية بجهة كلميم – السمارة (تبعا للتقسيم الإداري قبل ٢٠١٥) حيث ساهمت في دعم مهرجانات وتنظيم مواسم ثقافية وسياحية. من بينها المهرجان الثقافي والسياحي بالسمارة، المهرجان الدولي للشباب والسلام، موسم الشبيكة، الموسم الديني (زاوية آسا)، الأيام الثقافية بآسا، مهرجان الجمل بكلميم ثم موسم طانطان الذي يساهم في إبراز خصوصيات المنطقة وفي الحفاظ على تراث قبائل المنطقة والتعريف بها .

ويعطي المبيان التالي صورة عن حجم هذه التدخلات على مستوى مدينة كلميم من خلال تأهيل البنيات التحتية وتجهيزات المدينة :

[٢٢]– إقليم كلميم، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بأقاليم جنوب المملكة. شتنبر ٢٠٠٥، ص: ٧.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

مبيان رقم (١) مساهمة الشركاء في البنيات التحتية وتجهيزات المدينة بمليون درهم

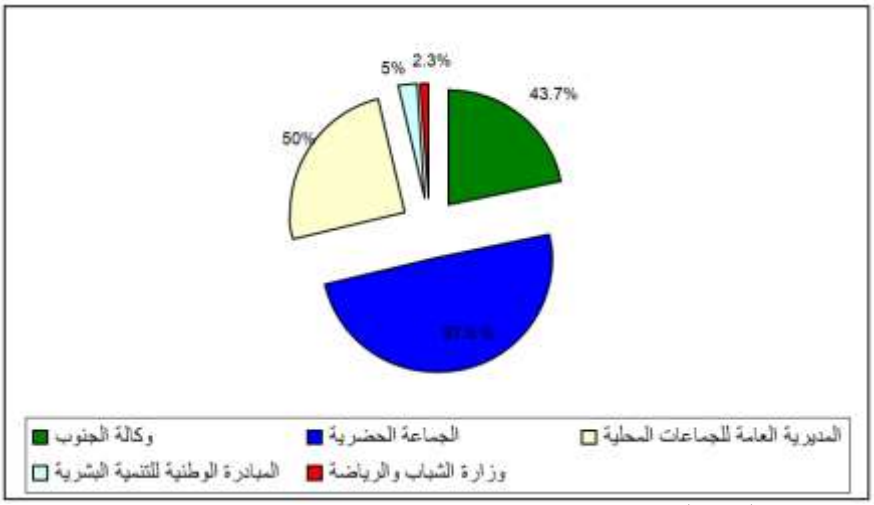

المصدر : بلدية كلميم ٢٠٠٩

٦-٢ - برنامج مبادرة إنعاش التشغيل والتنمية :

جاء برنامج مبادرة إنعاش التشغيل والتنمية لدعم الأنشطة المنتجة لفرص الشغل والمدرة للدخل ومساندة المجتمع المدني لإنعاش التشغيل والتنمية في أقاليم الجنوب بالمملكة،[٢٣] ضمن العمل الوطني في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقامت وكالة الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالشراكة مع إدارات ومؤسسات عمومية وشبه عمومية (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن) ومجالس منتخبة (المجلس الجهوي لكلميم – السمارة والمجلس الإقليمي للعيون) وفاعلين تنمويين وطنيين ودوليين بتجريب مقاربة جديدة مختلفة عن التجارب السابقة التي تهتم بالقيام بالأعمال الخيرية أوإعطاء المساعدة الآنية وترتكز على :

- الاعتماد على التجارب الوطنية والدولية في مجال محاربة الفقر وتحسين الدخل.
- تعبئة الفاعلين التنمويين.
- المعطيات الترابية والحضرية والقروية.

[٢٣]– أوراش الأقاليم الجنوبية – وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، دجنبر ٢٠٠٦، ص: ٤.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

وتهدف هذه المبادرة – حسب القائمين عليها – إلى المساهمة في الإدماج المهني للساكنة في المناطق البعيدة التي لا توفر فرص الشغل: للنساء والشباب العاطلين والأشخاص المعاقين والإسهام في تأهيل اليد العاملة المحلية، ودعم تكريس المبادرة الحرة خاصة عندما تصدر عن الساكنة الشابة، والأنشطة المدرة للدخل والمنتجة لفرص الشغل، ثم خلق حركية مهمة في إنشاء وتطوير المقاولات الخاصة، المتوسطة والصغرى. بالإضافة إلى تطوير ثقافة التضامن والمساهمة وتشارك الوسائل...[٢٤].

إن برنامج مبادرة هو برنامج محلي لمواكبة ودعم البرامج الوطنية التي تهم التشغيل والتنمية وكذلك برنامج يعتمد على مبدأ الشباك الوحيد.[٢٥] ويتم الاشتغال عليه بشكل متوازي مع برنامج مقاولتي[٢٦] الذي انطلق سنة ٢٠٠٦ للمساهمة في حل معضلة التشغيل بالمغرب. وفي هذا الإطار فقد تم إحداث دار المبادرة في كل إقليم من أقاليم الجهة. وقد أوضح المدير العالم لوكالة الجنوب أحمد حجي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء على هامش الانطلاقة الرسمية لدور المبادرة في أقاليم كلميم وطانطان وأسا وطاطا. أن الهدف الأساسي من إحداث الدار، باعتبارها أساس برنامج "مبادرة إنعاش التشغيل والتنمية. تسهيل ولوج الشباب إلى عالم الشغل عن طريق توفير إجراءات إضافية لا تسعى إلى تعويض البرامج التي أطلقتها الدولة في هذا الميدان بقدر ما تكمل تلك البرامج وتعززها[٢٧].

---

[٢٤]– برنامج مبادرة: "إنعاش التشغيل والتنمية" وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، ص: ١.

[٢٥]– كلميم على خطى التنمية وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، ص: ٤.

[٢٦]– برنامج مقاولتي انطلق في فاتح يوليوز ٢٠٠٦ في عهد حكومة إدريس جطو، وكان يراهن على إحداث ٣٠.٠٠٠ مقاولة في الفترة الممتدة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، ولم يتمكن من خلق إلا ١٢٧٤ مقاولة بالكاد وإدماج ٤١٧١٢ شخصا في الوقت الذي كان يراهن إبان انطلاقته على إدماج ٩٠.٠٠٠ عاطل وهذا ما حدا بكمال حفيظ مدير الوكالة الوطنية لإنعاش الكفاءات إلى الاعتراف بان المشروع حمل طموحات مبالغ فيها. الشئ الذي جعل الحكومة تدخل تعديلات جوهرية على المشروع مطلع سنة (٢٠٠٩) بفتح المشروع أمام الشباب غير حاملي الشواهد، والمراهنة من جديد على إدماج ٢٥٠.٠٠٠ شاب. وهي مراهنة على ما يبدو ستكون خاسرة اللهم اذا كان القيمون على القطاع يراهنون على الكم، علما أن الهدف من برنامج مقاولتي ليس هو خلق المقاولات بل ضمان استمراريتها، وحتى وان صدقت نظرية الحكومة الكمية فان القول الفصل يبقى للابناك الطرف القوي في المعادلة، والذي لايؤمن بتاتا بالمقاربة الاجتماعية.

[٢٧]– أحمد حجي: "دار المبادرة"، آلية جديدة لولوج عالم الشغل، منشور في: جريدة الصحراء المغربية. الخميس ٠٩ نونبر ٢٠٠٦، ص: ٤.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

ويستفيد هذا البرنامج من مساهمات مهمة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مالي يصل إلى ١٠ عشرة ملايين دولار، بالإضافة إلى دعم مهم قدمه المجلس الجهوي لجهة كلميم السمارة انداك، وقد استفاد من هذا البرنامج مجموعة من الشباب من أبناء المنطقة ولو بشكل جزئي حيث تمكن جانب منهم من خلق مقاولات صغيرة، بالإضافة إلى استفادة بعض منتسبي برنامج مقاولتي من إعانات بلغت في أقصاها حدود 15.000,00 خمسة عشر ألف درهم.

جدول رقم (١) مساهمة الشركاء في برنامج مبادرة إنعاش التشغيل والتنمية سنة ٢٠٠٨

المساهمين	المبلغ بمليون درهم
وكالة الجنوب	**٣٠**
وزارة التنمية الاجتماعية	**١٠**
برنامج الامم المتحدة للتنمية	**٨.٥**
المجلس الجهوي لكلميم السمارة والمجلس الاقليمي لكلميم	**٢٥**
مساهمين اخرين	**٢١.٥**
المجموع	**٩٥**

المصدر: Initiative pour la promotion de l'emploi et le développement 2008

وما يسجل على هذا البرنامج هو انحرافه عن التوجه الذي أنشئ من أجله، سواء على مستوى تدبيره أو تنزيله على أرض الواقع، حيث عرف البرنامج في عهد المنسق الوطني السابق تجاوزات كبيرة مست مجال التسيير، هذا الأخير الذي اتسم بالعشوائية وانعدام المسؤولية بالنظر إلى حجم المبالغ التي تم صرفها في التعاقدات المرتبطة بالموارد البشرية للإشراف على هذا البرنامج، والتي جاءت في مجملها لكسب ود المنتخبين المحليين والمسؤولين الإقليميين بالمنطقة، وهو ما فوت على البرنامج التعاقد مع أطر ذات كفاءة عالية وخبرة مهمة من شأنها إعطاء إضافة نوعية للبرنامج والمساعدة على تطوير أدائه وترسيخ منطلقاته على أرض الواقع. ناهيك عن الموارد المالية التي تم صرفها عن طريق توفير اللوجستيك والتعويضات والتنقل والإكراميات لفائدة القائمين على البرنامج. وهذا ما أثقل كاهل البرنامج وعطل انطلاقته الحقيقية والهدف الذي وجد من شأنه. وأمام تعالي الأصوات المحلية المطالبة

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

بتفعيل البرنامج وإنقاذه، سواء على مستوى الهيئات الناخبة [٢٨] أو الإدارة الترابية أو الفعاليات المدنية المحلية في شخص شباب اسموا أنفسهم (ضحايا دار المبادرة)، وهو ما أجبر مدير وكالة الجنوب على تغيير المنسق الجهوي وإجراء تغييرات على رأس المنسقيات الجهوية والإقليمية، ورغم كل هذا وذاك فإن النتائج جاءت دون الطموحات، الشيء الذي يفسر توالي الاحتجاجات والاعتصامات أمام دار المبادرة بكلميم أو بالرباط من طرف الشباب حاملي المشاريع التي تتوزع بين تربية الإبل وتموين الحفلات وغيرها، والتي ظلت حبيسة الإدارات منذ سنة ٢٠٠٧[٢٩].

ونخلص إلى أن وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية تقوم بعدة أدوار باعتبارها مؤسسة عمومية تهدف إلى تنمية هذه المناطق وبلورة استراتيجيات جهوية، دون إغفال ضرورة إرساء دعائم هوية محلية للتنمية والتي ستكون المنطلق لخلق نخبة محلية تتكلف بتدبير الشأن الجهوي.

ولمحاولة فهم إشكالية التنمية بالأقاليم الجنوبية عموما ومنطقة وادي نون بشكل أخص لابد من المرور عبر فهم التقاطعات المتعددة لأبعادها المختلفة سواء منها المحلي أو الوطني أو الدولي. فعلى الصعيد المحلي، لا يمكن نكران دور موقع هذا الإقليم ومحيطه الجهوي و الطبيعة الصعبة في كبح وتيرة التنمية. أما البعد الوطني، فيرتبط بعنصر أساسي وهو غياب إستراتيجية واضحة لتنمية هذه المنطقة، ويظهر ذلك من خلال التهميش الذي طال المنطقة في السابق بالإضافة إلى الطابع الاستعجالي لجل مبادرات التنمية التي استفادت منها المنطقة. في حين نجد أن البعد الدولي تجسد من خلال أن مجال وادي نون و المناطق الجنوبية بقدر ما هو هامشي ومنعزل، بقدر ما هو مرتبط بالعالم الخارجي، رغم أن هذا الارتباط تحقق من خلال أنشطة مصطنعة كالهجرة بنوعيها نحو جزر الخالدات وإسبانيا وفرنسا، والتهريب خاصة المتعلق بالسجائر والإبل والأشخاص، مما كان له بالغ الأثر على كافة مناحي الحياة بهذه المجالات، وجعل اقتصادها تابعا ومرتبطا بأنشطة تتحكم فيها (مافيات) داخلية وخارجية وتوازنات إقليمية ودولية، أضف إلى ذلك الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة والذي يتأثر بتبعات قضية الصحراء ..

---

[٢٨]– يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى الدورة الاستثنائية التي عقدها مجلس جهة كلميم السمارة للتداول بشان برنامج مبادرة إنعاش التشغيل والتنمية بالإضافة إلى برنامج مقاولتي

[٢٩]– هذه الاحتجاجات تمت تغطيتها من طرف مختلف الجرائد الوطنية ، للمزيد من التفصيل أنظر الجريدة الأولى عدد ٤١٩ ليوم ٢٦-٢٧ شتنبر ٢٠٠٩ .

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

ويبدو إذن أنه لا مفر من التعايش مع هذا الواقع المعقد والمتشابك والذي تظل فيه التنمية رهينة ظروف متعددة الأبعاد، لكن هذا لا يقفل باب الاجتهاد لتصور مقاربات وبرامج أكثر التصاقا بواقع مناطقنا من منظور مستقبلي تطوري [٣٠].

٦-٣- برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بكلميم :

عرفت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقتها سنة ٢٠٠٥ والى حدود اليوم ثلاث مراحل في تدخلاتها: مرحلة أولى امتدت بين (٢٠٠٥-2010) ثم مرحلة ثانية بين (2011-2018) ومرحلة ثالثة بين (2019-2023)، هذه المراحل تميزت فيما بينها باختلاف الاهتمامات ومجالات التدخل وذلك حسب طبيعة البرامج التي تم وضعها في كل مرحلة، فكما سبق وذكرنا بأن المبادرة تعتمد برامج موجهة للمجال الحضري وبرامج موجهة للمجال القروي.

انطلق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ ١٨ ماي ٢٠٠٥ وحدد كأهداف له :الحد من العجز الاجتماعي وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والعناية بالأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ومحاربة الإقصاء والتهميش، وذلك بالارتكاز على مقاربة واقعية عبر برامج موازية من خلال محاربة الفقر بالوسط القروي، ومحاربة مظاهر الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، محاربة الهشاشة الإجتماعية ودعم الحكامة المحلية. حيث قدمت هذه المبادرة نفسها كبديل نوعي يقطع مع كل التجارب التنموية السابقة، لتنقل لأول مرة العمل الاجتماعي إلى مستوى مؤسساتي واضح المعالم بعيدا عن التنمية ذات الطابع القطاعي والانطباعي، بل في إطار سياسة عمومية مندمجة رصدت لها كل الوسائل والآليات وعبأت لها كل الموارد المالية اللازمة وطنيا بل وحتى من خلال المنح والهبات الدولية، بمعنى وضع كل الآليات اللازمة لضمان الانسجام بين برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج القطاعات الوزارية، حسب متطلبات المبادرة المحلية.

جدول رقم(٢) برنامج تمويل المبادرة بمليون درهم ٢٠٠٦-٢٠١٠

لسنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المجموع
الدولة	١.٠٠٠	١.١٠٠	١.٢٠٠	١.٣٠٠	١.٤٠٠	٦.٠٠٠
الجماعات المحلية	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٢.٠٠٠
التعاون الدولي	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٢.٠٠٠
المجموع	١.٥٠٠	١.٧٥٠	٢.٠٠٠	٢.٢٥٠	٢.٥٠٠	١٠.٠٠٠

المصدر: وثائق ومنشورات المبادرة قسم العمل الاجتماعي ولاية كلميم ٢٠٠٩

[٣٠]– جمال الكركوري ٢٠٠٧: تنمية الأقاليم الشمالية بين واقع التأخر وتعدد المبادرات ، مقال في كتاب : نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، ص١٨٧.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

و بالفعل يمكن القول أن أهم مكسب حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تمثل في تكريس ثقافة جديدة مبنية على ترسيخ روح المبادرة والمشاركة وضمان إستقلالية الفرد بعيدا عن سياسة التواكل التي طالما رسختها ثقافة الشعبوية السياسوية المبنية على منطق الصدقة والدفع المسبق.[٣١] وهو تعامل ميز سلوك الدولة تجاه المواطن بشكل عام، وساكنة الجهات الجنوبية بشكل أخص. لقد غابت الحكامة في تطبيق مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لغياب مفهومها كنسق في المؤسسات المجتمعية المعبرة عن حاجيات الناس تعبيرا سليما، تربطها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة بغرض تحقيق المصلحة العامة من خلال الإستعمال الأمثل للوسائل المادية والبشرية والتقنية والمؤسساتية للدولة في إطار التفاعل الهادف لإرساء الدولة الديمقراطية الآمنة لحقوق المواطنين.[٣٢]

إن مقاربة التنمية البشرية لا يمكن تحقيقها دون التأهيل الشامل والعاجل لمختلف القطاعات الحيوية سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية ألخ....، فمن الأوراش التي تستدعي الإسراع بتأهيلها ولا تحتاج إلى موارد مالية كبرى وإنما إلى الإرادة والرغبة في التغيير وترشيد الإمكانات، نركز على سبيل المثال: [٣٣]

- التأهيل السياسي والاقتصادي .
- التأهيل المجالي والعمراني .
- التأهيل الاقتصادي .
- التأهيل الاجتماعي والثقافي .
- التأهيل البيئي.

كما تعتبر الساكنة طرفا قائم الذات، وفاعلا أساسيا في عملية التنمية، سواء على المستوى الفردي أو داخل تنظيمات مجتمعية يعهد لها تتبع المشاريع والتأشيرعليها إذا اقتضى الأمر ذلك، غير أن مشاركة الساكنة في تدبير وتتبع القضايا المحلية لم يتشبع به بعد على مستوى السلوكيات الحضرية، رغم انطلاق الأوراش التشاورية حول المذكرة ٢١ التي تم اختيارها محليا، ورغم تشكيل اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى مدينة كلميم، وكذلك الشأن بالنسبة للجنة الإقليمية. وهي إطارات خلقت على المقاس من أجل تأثيث المشهد

---

[٣١] طارق اتلاتي ٢٠٠٩: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ،أزمة إستراتيجية أم أزمة حكامة ؟ مجلة مسالك، عدد١٠/٩، ص ٢٥.

[٣٢] طارق اتلاتي ٢٠٠٩: المصدر نفسه، ص ٢٥.

[٣٣] .ألفة الحاج على ومحمد حزوي ٢٠٠٦: وحدة المدينة ورهانات الحاضر وتحديات المستقبل ، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، ص ٢٩١ .

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

التشاوري المحلي ما دام حضور هذه الإطارات يقتصر على المشاركة في التصفيق والتصديق بالإجماع على برامج ومشاريع أعدت سلفا، بل إن بعضها تنطلق به الأشغال حتى قبل المصادقة. ومن هنا يتضح أن دور الساكنة كفاعل أساسي قد ضخم على مستوى الخطابات وقزم على مستوى الممارسة، وبتعبير آخر فالمواطن الكلميمي لم يفتح له المجال بعد للمبادرة الحقيقية، وغالبا تهمش أدواره وتستقطب سياسيا.[٣٤]

إننا مازلنا نتردد في اتخاد قرارات جدية لمواجهة تحديات المستقبل، وهذا هو موضوع الأزمة، حيث نلاحظ إلى يومنا هذا قصورا في التنمية وترددا في مقاربتها ككل شامل لا يقبل التجزئة، كما نلاحظ كذلك قصورا في الأداء السياسي وضعفا في تأهيل الدولة للإنخراط في مشروع حقيقي متكامل للديمقراطية وسيادة المؤسسات وضمان الحقوق الدستورية والقانونية عبر تنزيله على المستوى الجهوي والمحلي، يضاف إلى ذلك الضعف الكبير في البحث العلمي وفي أداء المنظومة التعليمية وعدم ملاءمتها مع مستلزمات التنمية وتهميشا للطاقات الإبتكارية والعلمية والثقافية والفنية. وفي هذا الصدد قد لا يحتاج الأمر إلى البرهنة على أن التربية توجد في صلب التنمية البشرية، وأن مظاهر تأخرنا في هذا المجال ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالإنجازات السلبية لنظامنا التعليمي.[٣٥] هذا القطاع الحيوي والذي يعتبر الركيزة الأساسية لكل اقلاع تنموي.

خاتمة :

توفر سواحل وادي نون إمكانيات هائلة من حيث الاتساع الكبير للشاطئ الأبيض و الثروات المختلفة التي تتوفر عليها المنطقة تجعل من هذا المجال أرضا ما زالت بكرا أمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية والمشاكل المستعصية التي بدأت تعرفها المدن في شمال المغرب. لهذا فان التحدي المقبل يتجلى في البحث عن الوسائل الكفيلة بتشجيع الإستثمارات لاستغلال هذه الموارد، وجعل ساحل المنطقة قطبا اقتصاديا مهما يستطيع حل المشاكل المرتبطة بالتشغيل، وتأمين الخدمات والرفع من مستوى عيش السكان، واستمرار عمليات التنمية مع الحفاظ على الموارد والحد من التدهور البيئي .

وتبدو الآمال معقودة بشكل كبير على مساهمة الإطار التنظيمي الذي سيعوض وكالة الانعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للأقاليم الجنوبية في مباشرة أوراش التنمية بوادي نون، بالنظر الى الدور الكبير الذي لعبته هذه الوكالة

[٣٤] محمد بنعتو١٩٩٨: الإطار المحلي بين السياسة التنموية والسياسوية الانتخابية : نموذج اكادير الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد ٣، ص ٥١.

[٣٥] المغرب الممكن ٢٠٠٦ : تقرير الخمسينية ، مرجع سابق، ص ١٠٦.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

في تنمية المنطقة رغم الصعوبات والإكراهات التي واجهت عملها، كما أن تطوير أليات اشتغال برنامج إنعاش التشغيل والتنمية وتحديد أهدافه بشكل أكثر دقة، وتكييفه مع خصوصيات المنطقة، من شأن كل هذا أن يعطي نقلة نوعية للتنمية وإنعاش التشغيل والذي يشكل الهاجس الأكبر لدى شباب وادي نون[٣٦]. كما ان متابعة وتقويم المشاريع المبرمجة في إطار برنامج إنقاذ وتنمية الواحات ستمكن من فتح آفاق جديدة أمام ساكنة واحات وادي نون، وهذا ما سيسمح بتطوير الإقتصاد الواحي وإدماجه في المنظومة الإقتصادية للجهة. وتقتضي المرحلة إعطاء نفس جديد لعمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية عبر تقويم عمل المرحلة السابقة، واقتراح مشاريع أكثر إلتقائية وتكامل تلبي حاجيات الساكنة المحلية. وإشراك فاعلين آخرين في العمليات التمويلية من أجل إنجاز مشاريع كبرى ذات تأثير قوي على اقتصاد المنطقة.

ولدعم القطبية والجهة يتطلب الأمر نهج بعد تنموي مبني على الموارد البشرية والمجتمعية دون المقاربة الإدارية ذات البعد الاستراتيجي المبني على التوازنات والتحالفات الإقتصادية والسياسية. إن هذا الانفتاح على العالم، في إطار عولمة المبادلات المتزايدة والأكثر فاعلية، لاينبغي أن ينسينا أن هناك خطر التبعية لمراكز القرار الدولية الخارجية، ولهذا يبقى دور الدولة أساسيا لإكمال إندماج هذا المجال الهامشي وتحسين تأطير سكانه، وتوجيه مبادرات الفاعلين خاصة على مستوى القطاع الخاص.

ولإبراز كلميم كقطب حضري، توجب على المدينة أن تقوي مجالها على أساس تعزيز البنيات التحتية ذات البعد الجهوي وتقوي أنشطتها الاقتصادية وتدمج مختلف الفاعلين في مسالة الحكامة الجيدة، لنتحدث أنذاك عن مدينة ذات وظيفة

[٣٦]- يبلغ معدل البطالة المسجل في عام ٢٠١٧ في ولاية كلميم حوالي ١٨.٩٪ ، وهو طفيف مرتفع مقارنة بالمستوى الإقليمي (١٧.٧٪) وأعلى بكثير من معدل البطالة على المستوى الوطني (١٠.٢٪). وبالإضافة إلى ذلك، يكشف تحليل معدلات البطالة حسب مكان الإقامة عن تفاوتات مكانية كبيرة . فيما يتعلق بفرص الولوج إلى سوق العمل. في الواقع ، سجلت معدلات البطالة في المقاعلى المستوى الإقليمي في كل من المناطق السكنية الحضرية والريفية هي على التوالي ٢٣.٧ ٪ و ٨.٣ ٪ ، في حين سجلت على المستوى الجهوي ٢٢.٩٪ و ٨.٨٪ مقابل (١٤.٧٪ و ٤٪ على المستوى الوطني).(معطيات النشرة الإحصائية ٢٠٢٠)

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

جهوية إنتاجية ومحكمة العلاقة بين باقي الأقاليم المكونة للجهة، وتدخل حينئذ استراتيجية الجهوية المتقدمة لإبراز المجهودات التي تم العمل عليها[٣٧].

من هذا المنطلق، فإن عملية بناء الدور الجهوي لكلميم من شأنه أن يسهم في عملية التنمية الاقتصادية في الجهة ككل واستقطاب الاستثمارات، لذلك فإن هذه المقومات رغم اختلاف مستوياتها بين الأقاليم إلا أنها يمكن ان تنقص من التبعية الاقتصادية لبعض الجهات المجاورة، وهذا ما يعتبر دافعا أساسيا كي تلعب مدينة كلميم الدور المحوري في هذه الجهة حتى تبرز إشعاعها بوظيفتها الإدارية، وكذا دور الوساطة في الاقتصاد الجهوي لاستثمار كل مؤهلات الجهة المقترحة .و هوما يؤسس التجانس الجديد للقطبية الجهوية و التنافسية بين المدن المنتمية لنفس الجهة[٣٨]

وبغض النظر عن المعطيات التقنية أو المالية الصرفة، فإنه من الضروري إرساء ممارسة السلطة وتفويضها على أساس احترام قاعدة القانون، وتقديم المعلومة والمحاسبة، واحترام الحقوق الإنسانية الاساسية، والشفافية في آليات منح الرخص وحقوق استغلال الموارد الطبيعية. إن هذا التوجه لا مندوحة عنه للاستجابة لانتظارات شريحة واسعة من المواطنين في المنطقة والرامية إلى ضرورة إعمال مبدأ المساواة والتكافؤ في الفرص.[٣٩] لتصحيح و توجيه الاستراتيجيات التنموية بهذه المجالات، ومساعدة الفاعلين على المستوى المحلي للمساهمة في صناعة القرار الصائب، وليس عبر مقاربات قطاعية لتنزيل قرارات تقنية بكيفية عمودية غير ملائمة على قاعدة عقارية غير ثابتة او مسجلة او متحكم فيها[٤٠].

و الأكيد هو أن هامش تدخل المخزن في الشؤون المحلية لم يعد هو نفسه في مسألة تسيير القضايا الجهوية بمنطق الدولة المهيمنة التي أنتجت تنمية انطباعية. إن الوقت يدعو إلى تفعيل العمل السياسي وإلى رؤية واقعية وإلى نخب جديدة غير

---

[٣٧]- عبداللطيف مليح واخرون ٢٠٢٠ : جهة كلميم وادنون: خصوصيات التقطيع الجهوي، وضعها المجالي والأفق التنموي، مجلة التخطيط العمراني والمجالي المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، ص٢٧٥.

[38] -TAG (B.), 2007, Régionalisation et métropolisation régionale au Maroc ; compétitivité de deux villes en position frontalière , Nador et Oujda, in Espaces Maghrébins, n 7-8, P.١٧

[٣٩]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ص ١٤

[40] -BENATTOU M 2015 : la ville qui se fait, la ville en projet la psychose du foncier a Guelmim, Publié dans un ouvrage collectif, Etudes sur l'Espace et le peuplement a Agadir et ses périphéries, Université d'Agadir 2015, pp 41-68

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

مفبركة تعنى بإصلاح الاختلالات وإعطاء الأولوية لتنمية المجال ومن خلاله العنصر البشري بمنطق مجتمعي بعيدا عن المزايدات والحسابات القبلية الضيقة والعقار المنمط. وذلك عبر إدارة محكمة وتقطيع ترابي بعده تنموي ينهج تراكم الخبرة والتجربة والكفاءة ورفع القدرات المحلية، وبالتالي رفع المؤهلات التدبيرية للمنتخب والمعين على حد سواء لمواكبة المستجدات التي يفرضها التمدين السريع بتناقضاته والتخطيط الحضري والتنمية المندمجة المنشودة[٤١].

[٤١] - عبدالله بولاه واخرون، دور النخب في صناعة القرار المحلي بجهات الصحراء المغربية - جهة كلميم وادنون نموذجا، مقال تحت الطبع، ندوة العيون يوليوز ٢٠٢٢.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

بيبلوغرافيا :

اتلاتي طارق ٢٠٠٩: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ،أزمة إستراتيجية أم أزمة حكامة ؟ مجلة مسالك، عدد٩/١٠،

الحاج على ألفة و حزوي محمد ٢٠٠٦: وحدة المدينة ورهانات الحاضر وتحديات المستقبل، المدينة المغربية بين التخطيط والعشوائية، ص ٢٩١ .

اونوش حمدي ١٩٩٩: ظاهرة التمدين بالجنوب المغربي خلال القرن ١٩: مدينة كلميم نموذجا، واحات واد نون بوابة الصحراء المغربية، ط ١ ،١٩٩٩ .

بنمير المهدي ، ٢٠٠١: التنظيم الجهوي كأداة للتنمية بين مشاكل الواقع و تطلعات المستقبل، المحمدية، 2001 ، ص. 22

بنعتو محمد ١٩٩٨: الإطار المحلي بين السياسة التنموية والسياسوية الانتخابية: نموذج اكادير الكبرى، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد ٣، ص ٥١.

بولاه عبدالله ٢٠١٠ : كلميم : مدينة عاصمة جهة أم قطب حضري صاعد في وادي نون ؟ رسالة ماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي، عياض مراكش.

بولاه عبدالله واخرون ٢٠٢٣، دور النخب في صناعة القرار المحلي بجهات الصحراء المغربية - جهة كلميم وادنون نموذجا، مقال تحت الطبع، ندوة العيون يوليوز ٢٠٢٢.

حسني المصطفى ٢٠٠٤ : التنمية المحلية، المفهوم، الابعاد والمقاربة، في اقليم قلعة السراغنة الانسان المجال والتنمية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم ٢، تنسيق محمد الاكلع ٢٠٠٤، ص ١٦٥.

(ال)مستف صالح ، ١٩٩٣ : الجهة بالمغرب رهان جديد لمغرب جديد، المنشورات الجامعية المغاربية، الدار البيضاء، الطبعة١ .

محمد أحمد عوض١٩٩٩:الإدارة الإستراتيجية (الأصول والأسس العلمية)، الدار الجامعية، الإسكندرية.

مليح عبداللطيف واخرون ٢٠٢٠ : جهة كلميم وادنون: خصوصيات التقطيع الجهوي، وضعها المجالي والأفق التنموي، مجلة التخطيط العمراني والمجالي المجلد الثاني، العدد الخامس، ايلول/ سبتمبر ٢٠٢٠، ص٢٧٥.

مزهودة عبد المالیك ٢٠٠٥: دروس في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بسكرة، الجزائر.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

(ال)كركوري جمال ٢٠٠٧: تنمية الأقاليم الشمالية بين واقع التأخر وتعدد المبادرات، مقال في كتاب : نحو إستراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، ص١٨٧.

برنامج مبادرة: "إنعاش التشغيل والتنمية" وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، ص: ١.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق :

- الجريدة الرسمية عدد 3060 .
- قانون رقم 2.02.645 المتعلق بإحداث وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.
- مجال تدخل وكالة الجنوب، برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية للمملكة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، عرض ملخص.
- قصر آسا، حركية ورش، وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية و والإجتماعية في أقاليم جنوب الملكة، دجنبر ٢٠٠٦.
- بحيرة آسا الكبرى، بداية استغلال السد تويزكي الرمز إقليم آسا – الزاك، وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم جنوب المملكة، شتنبر ٢٠٠٧.
- قرى الصيد بالأقاليم الجنوبية ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم جنوب المملكة. شتنبر ٢٠٠٤.
- الإشكالية العامة لأقاليم الجنوب "وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم جنوب المملكة"، نونبر ٢٠٠٤ .
- أطلس ٢٠٠٨ : كلميم – السمارة. الأوراش الكبرى للجهة، وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.
- أوراش الأقاليم الجنوبية – وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة، دجنبر ٢٠٠٦،
- برنامج مبادرة: "إنعاش التشغيل والتنمية" وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة.
- إقليم كلميم. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وكالة الإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية بأقاليم جنوب المملكة. شتنبر ٢٠٠٥.

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

- إقليم كلميم، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،
- مونوغرافية عمالة كلميم سنوات ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨
- جهة كلميم السمارة ٢٠٠٦ : عناصر تمهيدية .
- التصميم الوطني لإعداد التراب : وثيقة تركيبية .
- الوكالة الحضرية لكلميم-السمارة ٢٠٠٧ : قيمة العقار بمدينة كلميم وميكانيزمات التحكم فيه .
- المفتشية الجهوية للتعمير والتنمية المجالية:إشكالية العقار أية إستراتيجية من اجل تحقيق تنمية متوازنة ومتجانسة، مدن جهة كلميم السمارة كنموذج.
- بلدية كلميم ٢٠٠٣ - ٢٠٠٩ : أمل وإرادة .
- اكاديمية جهة كلميم السمارة : مشروع مخطط ثلاثي لتأهيل الجهة في ميدان التربية والتكوين ٢٠٠٧-٢٠٠٩

الجرائد:

- جريدة الصحراء المغربية. الخميس ٠٩ نونبر٢٠٠٦
- جريدة الأحداث المغربية. السبت فاتح دجنبر ٢٠٠٧
- الجريدة الأولى عدد ١٣٦ ليوم ٢٥ و٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨
- الجريدة الأولى عدد ٤١٩ ليوم ٢٦-٢٧ شتنبر ٢٠٠٩
- جريدة بيان اليوم الجمعة فاتح دجنبر ٢٠٠٦

BENATTOU (M) 2015 : la ville qui se fait, la ville en projet la psychose du foncier a Guelmim, Publié dans un ouvrage collectif, Etudes sur l'Espace et le peuplement a Agadir et ses périphéries, Université d'Agadir 2015, pp 41-68

CHANDLER (A.D) 1972 : Stratégies et structures de l'entreprise, Editions d'Organisation, Paris.

GREFFE(X) 1984 : Territoire en France ,Les enjeux economiques de la décentralisation ,Paris Economica, P146.

Lexique de géographie humaine et économique ,1992, 2éme édition,Dalloz, Paris

ISSN : 2537-0820 eISSN : 2537-0871

Polése (M) et Shearmur (R) 2005 : Economie régionale et urbaine, éd economica 2ème éd, Paris 2005,p289

TAG (B.), 2007, Régionalisation et métropolisation régionale au Maroc, compétitivité de deux villes en position frontalière, Nador et Oujda, in Espaces Maghrébins, n 7-8, P.17

TESSERNC(P) 1994 :Les Politiques de développement Social, Approche Sociologique, Economica .١٩٩٤

ISSN : 2537-0820 *eISSN : 2537-0871*